Security Policy Papers
https://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp
أوراق السياسات الأمنية
https://nauss.edu.sa/
NAIF ARAB UNIVERSITY FOR SECURITY SCIENCES
ورقة تحليل سياسات أمنية

خطاب الكراهية عبر مواقع التواصل الاجتماعي: سبل المكافحة

Hate Speech on Social Media: Ways to Combat

دوللي الصراف
أستاذ علم الاجتماع - الجامعة اللبنانية

Dolly Sarraf
Professor of Sociology- Lebanese Univeristy

المخرجات الرئيسة:

- إن الانتشار الواسع لخطاب الكراهية أمر مقلق للغاية، ويمكن أن يكون له عواقب وخيمة على الأفراد والجماعات والمجتمع بأسره؛ لأنه يُمَارَس باسم هذه الحرية، وقد يُسَبِّبُ العديد من الانعكاسات السلبية على مستوى الأفراد والجماعات والمجتمعات.
- يُمْكِنُ مواجهةُ خطابِ الكراهيةِ على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال أربع آليات أساسية تتم من خلال: (القانون- التربية والتعليم-التطور التكنولوجي- التوعية)، وتتشارك في مسؤوليتها جميع الأطراف المعنية بالظاهرة، بدءًا من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ومرورًا بالدول ومؤسساتها ووصولاً إلى الجماعات والأفراد داخل المجتمع المحلي.
- ينبغي لنا بناء وَعْي عام يؤمن بأن الاجتماع الإنساني البنَّاء والإيجابي في النطاق المحلي كما في النطاق الإنساني، يتطلب استبعاد الكراهية كقيمة وكخيار، ويتوافق داخليًّا وإنسانيًّا مع ذلك، ويؤمن أيضًا بأن سلامة الحياة في كل نطاق تتطلب مقاومة الكراهية بصفتها عدوانًا مُنْتِجًا للخراب في الخارج والداخل.

المستخلص

أدّت الثورة الرقمية ومعها الانتشار الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي إلى تنامي خطاب الكراهية عالميًّا بشكل غير مسبوق، مُهَدِّدًا بِتَوَسُّعِهِ الأمنَ الإنساني والوجودي والسلمَ الأهلي للدول والمجتمعات في

Abstract

The digital revolution, and with it the great spread of social media, has led to an unprecedented growth in hate speech globally, threatening human and existential security and civil peace in countries and societies in various countries of the world.

1658-8886© 2022. SPP. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial License.
CrossMark

مختلف دول العالم. وقد نتج عن هذا الواقع مئات من حالات العنف والاضطهاد والتمييز التي تعرضت لها جماعات وأقليات وأفراد في دول عديدة، لاعتبارات ثقافية وسياسية ودينية واجتماعية وغيرها.

وتَكْمُنُ خطورةُ المشكلة في صعوبة القضاء عليها، حيث إن الكراهية هي واحدة من القوى الموجودة في الطبيعة الإنسانية، وهي قوة موروثة تصبح خَطِرَةً جدًّا عندما تَتَعَزَّز بما هو مكتسب، وهي ظاهرة أساسية في تاريخ البشر ومن عوامل صنع التاريخ السياسي في حياتهم. ومن هنا، فإن الإشكالية الأساسية ترتبط بكيفية الحد من مخاطرها والتخفيف من انتشارها في سياق تَحَوُّلِهَا إلى اعتقاد ونتيجة وموقف، ومُحَارَبَات تَحْكُمُ علاقةَ الناس بأنفسهم وبعضهم ببعض وعلاقة الثقافات والشعوب، وتحويلها إلى قيمة وفكرة وثقافة لها حاملون، وبيئات حاضنة، ومستثمرون.

وتسعى هذه الورقة إلى البحث في انعكاسات تنامي خطاب الكراهية عبر وسائل الاتصال، وتقديم مقاربة علمية واقعية حول الإستراتيجيات التي يمكن للدول اتباعها في عمليتي المواجهة والوقاية، آخذة بعين الاعتبار التحديات الكبيرة التي ترافق الظاهرة، مثل: إشكاليات الأمن السيبراني، وضعف التشريعات القانونية، وصعوبة التعرف على المرتكبين وحماية الضحايا وغيرها؛ لذلك لا بد من معالجة عميقة للبنية والسياقات التي تُنْتِجُ الكراهيةَ في أي نطاق كان، وعدم تحويلها إلى قيمة حاكمة للممارسات، وذلك عبر إستراتيجيات تشاركية دولية ومحلية، عامة وخاصة، تسهم في بلورتها جميع الأطراف المَعْنِيَّة لضمان أمنها الإنساني والوجودي.

This reality has resulted in hundreds of cases of violence, persecution and discrimination against groups, minorities and individuals in many countries, due to cultural, political, religious, social and other considerations.

The seriousness of the problem lies in the difficulty of eliminating it, as hatred is one of the forces that exist in human nature and the origin of creation. It is an inherited force that becomes very dangerous when reinforced by what is learned. It is an essential phenomenon in human history and one of the factors that make political history in their lives. Hence, the basic problem is related to how to reduce its risks and mitigate its spread in the context of its transformation into a belief, result and position, and fighters that govern the relationship of people to themselves and each other and the relationship of cultures and peoples, and transform them into a value, an idea and a culture that has carriers, incubating environments, and investors in hatred.

This paper seeks to examine the repercussions of the growth of hate speech through the means of communication, and to present a realistic scientific approach to the strategies that countries can follow in the processes of confrontation and prevention, taking into account the great challenges that accompany the phenomenon, in terms of cybersecurity problems, weak legal legislation, and the difficulty of identifying perpetrators. protection of victims, etc. Therefore, it is necessary to address in depth the structure and contexts that produce hatred in any scale, and not to turn it into a ruling value for practices, through international and local participatory strategies, public and private, that all concerned parties participate in crystallizing to ensure their human and existential security.

المقدمة

إن خطابَ الكراهية هو خطابٌ طاعنٌ في زمن البشرية، فهو موجود منذ القِدَم وسوف يستمر إلى الأبد؛ لأنه لَصِيقٌ بالحياة الإنسانية، وما فَتِئَ يُشَكِّلُ حاليًّا إحدى أبرز القضايا الإشكالية التي يُعاني تداعياتها الخطيرة كثير من دول العالم بما فيها تلك التي تَتَّصِفُ بالحداثة والتطور، والفارق بين دولة وأخرى ومجتمع وآخر، يَكْمُنُ في إمكانية تقليل درجة خطاب الكراهية إلى أقل حَدٍّ مُمْكِن.

وخطاب الكراهية وَفْقَ منظمة اليونيسكو، هو مفهوم خِلافِي جَدَلِيّ، يشمل كل أشكال التعبير التي تُنْشِئُ الكراهيةَ. فهو يستوعب مختلف التعبيرات، بِمَعْزِلٍ عن شكلها؛ إذ إن العِبْرَة في الرسائل التي تبعث بها قولًا أو إيماءةً، أو رسمًا أو صورةً، أو فيلمًا سينمائيًّا، أو منشورًا أو تغريدةً... إلخ.

إن الكراهية عادة ما يُشَكِّلُهَا ويُغَذِّيهَا ويُبْقِيهَا ويُوَجِّهُهَا أفراد بعينهم أو جماعات معينة ضد أفراد وجماعات أخرى مختلفة عن الأغلبية السائدة في العرق أو اللغة أو الدين، وكثيرًا ما يكون ذلك لأسباب سياسية أو نظرًا لتمييز تاريخي راسخ طال أمده. ويمكن لرسائل الكراهية أن تَجِدَ أرضًا خِصْبَةً في المجتمعات التي تعاني مشاكل اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو انقسامات في المجتمع. وغالبًا ما تَكْمُن الأسباب الجذرية للكراهية في الاختلافات وعدم تَقَبُّل الآخر ورفضه.

ولما كان للتكنولوجيا قوتان متعارضتان: قوة البناء وقوة التدمير، فإن السطوة التي طَفِقَت تمارسها على حياة الناس، لا سيما الروابط الاجتماعية، تعود إلى الاستعمال المفرط لأدواتها وبرامجها. فقد أصبحت

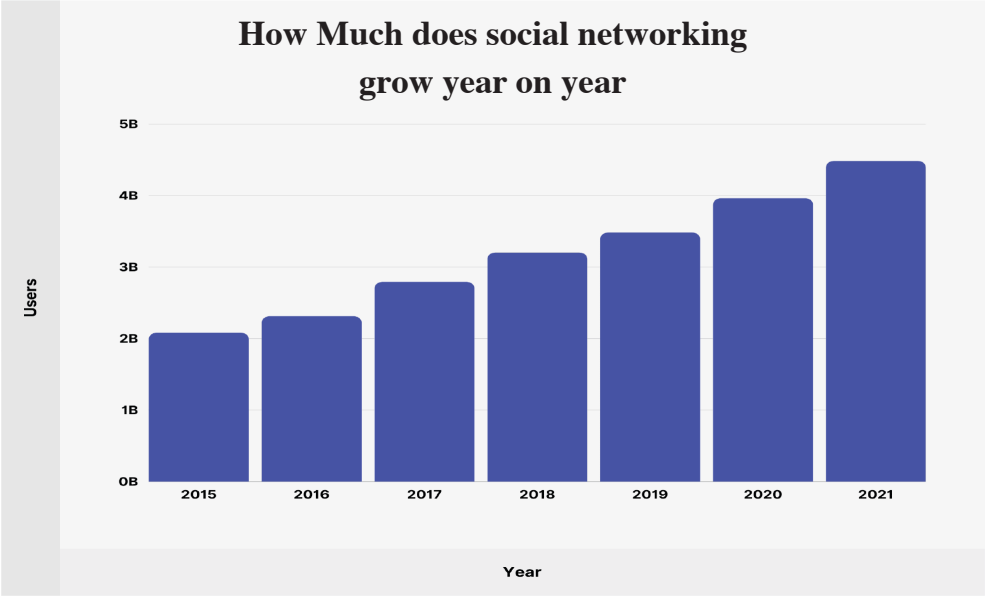

الشكل رقم 1 - تزايد أعداد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي خلال (2015-2021)

مواقع التواصل الاجتماعي من أبرز الوسائل، التي ترتكز عليها المخططات الإستراتيجية لنشر العنف والفوضى والأعمال الإجرامية ونشر الشائعات والأخبار المغلوطة، وزعزعة القناعات الفكرية والثوابت العقائدية. والسؤال الذي يُطْرَحُ أمام هذا الواقع: ما مصير خطابات الكراهية مع التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال؟

للإجابة عن هذا التساؤل لا بد أن ننطلق من واقع التنامي المستدام لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في العالم، فقد أشار تقرير صدر في تشرين الأول من عام 2021م، إلى أن أكثر من 4.48 مليار شخص يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي، بمعدل 8.4 حسابات على تطبيقات ومواقع مختلفة لكل شخص (Dean,2021).

وتشير الإحصاءات إلى أن خطابات الكراهية حول العالم صارت تَتَغَذَّى على الاستخدام الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي، حيث تضاعف خطاب الكراهية على تطبيقي Facebook و Instagram أربع مرات في عام 2020م، وهو ما أدى إلى إزالة 22.5 مليون منشور على Facebook و3.3 ملايين منشور على Instagram في الربع الثاني من عام 2020م وحده (Abril,2020) . وتمكّن بالتالي ملايين الأفراد حول العالم والعديد من الجماعات من إنتاج كراهيتهم وتداولها دون تكاليف باهظة. وقد يُقرأ هذا التأثير على أنه مفارقة، فبدلًا من أن تكون هذه المواقع للتواصل الاجتماعي، إذا بها تنقلب إلى مواقع للتنافر واللاتواصل الاجتماعي. وهي مفارقة تضعنا أمام حقيقة مهمة، وهي أن الجماعات تستطيع أن تعيد إنتاج عُزْلَتِها وكراهيتها بالاستعانة بهذه الوسائل والمواقع. وإذا كان من الصعب تأمين العُزْلَة المكانية القديمة في عالم جرى عولمته، وأصبح بمثابة قرية كونية، ومشبوكًا من أقصاه إلى أقصاه بشبكات اتصال معقدة ومتكاثرة، وبفرص كثيفة للالتقاء بين البشر، أقول إذا كان هذا من شبه المستحيل فإنه من غير المستحيل في المقابل، أن تقوم الجماعات بإعادة إنتاج عُزْلَتِهَا الافتراضية والمتخيلة والتواصلية، وهي تفعل ذلك، اليوم، وبالتوسّل بشبكات الاتصالات المُعَقَّدة والمتكاثرة (كاظم، 2018).

ونظرًا لخطورة تداعيات هذه الظاهرة، اعتبرتها الأمم المتحدة قضيةً عالميةً ينبغي حشد قُوَى جميع الأطراف المعنية من أجل التصدي لها، ويقول أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2019م: "تَزْحَفُ الكراهيةُ مقتحمةً التيارَ الغالب، سواء أكان ذلك في الديمقراطيات الليبرالية أم في الأنظمة الاستبدادية، فَتُلْقِي بظلال قاتمة على إنسانيتنا المشتركة، وإنني أخشى أن يكون العالم اليوم على شفا لحظةٍ حرجةٍ أخرى في معركته مع شيطان الكراهية... إن الكراهية خطرٌ مُحْدِقٌ بالجميع؛ ولذلك لا بد أن تكون محاربتها فرضًا على الجميع. فمعًا يمكننا أن نخمدَ الكراهيةَ الساريةَ كالنار في الهشيم وأن نصونَ القِيَمَ التي تجمعنا كأسرةٍ إنسانيةٍ واحدةٍ" (United Nations,2019).

أولاً: فهم الظاهرة

لا يوجد تعريف محدد متفق عليه لخطاب الكراهية، فهو مصطلح واسع يتضمن توصيفات عدة، منها العنف اللفظي والكُرْه البيّن والتعصب الفكري والتمييز العنصري والتجاوزات التعبيرية والنظرة الاستعلائية، وفقًا لتوصية السياسة العامة الصادرة عن المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب الصادرة في 8 ديسمبر 2015م، فإن خطاب الكراهية

هو الدعوة أو الترويج أو التحريض على تشويه صورة شخص أو مجموعة من الأشخاص أو تشويه سمعتهم، أو أي تحرش أو إهانة، أو القوالب النمطية السلبية أو الوصم أو التهديد لمثل هذا الشخص أو الأشخاص وأي تبرير لجميع أشكال التعبير هذه، على أساس "العرق" أو اللون أو اللغة أو الدين أو المعتقد أو الجنسية أو الأصل القومي أو العرقي، وكذلك النسب أو العمر، أو الإعاقة أو الجنس أو الهوية الجنسية أو التوجه الجنسي وغيرها من الخصائص أو الحالات (ERC,2016).

وعلى الرغم من أن حرية التعبير هي قيمة مطلقة في أي ديمقراطية، سواء أكان ذلك بالنسبة للجمهور أم لوسائل الإعلام، فإن الانتشار الواسع لخطاب الكراهية أمر مقلق للغاية، ويمكن أن يكون له عواقب وخيمة على الأفراد والجماعات والمجتمع بأسره؛ لأنه يُمَارَس باسم هذه الحرية، وقد يُسَبِّبُ العديد من الانعكاسات السلبية على مستوى الأفراد والجماعات والمجتمعات.

واستجابةً للظواهر الاجتماعية والأحداث الخطرة التي نتجت عن تنامي خطاب الكراهية، تمّ صياغة العديد من التعريفات لخطاب الكراهية، التي تم أيضًا تكييفها مع مرور الوقت لمعالجة الأوضاع المستجدة واستيعاب التحولات التي طرأت في مجالات عديدة على مختلف الأصعدة.

"ويتكون خطاب الكراهية بشكل أساسي، في معظمه، من عنصرين:

- **الكراهية:** مشاعر قوية وغير عقلانية تَنُمّ على ازدراءٍ وعداوةٍ وبُغضٍ تجاه مجموعةٍ مستهدفةٍ بعينها أو فردٍ مستهدفٍ بعينه، بسبب امتلاكها خصائص معينة - فعلية أو متصورة - (معترف بها بموجب القانون الدولي). و"الكراهية" هي أكثر من مجرد تَحَيُّز، ويجب أن تكون تمييزية. وتعتبر الكراهية مؤشرًا على حالة انفعالية أو رأي انفعالي، وبالتالي تختلف عن أي عمل ظاهر.
- **الخطاب:** أي تعبير يُفْصِح عن آراءٍ أو أفكارٍ وينقل أي رأي داخلي أو فكرة داخلية لجمهور خارجي. ويمكن أن يتخذ الخطاب أشكالًا عديدةً: مكتوبةً أو غير لفظية أو مرئيةً أو فنيةً، ويمكن نشرها بأية وسيلة، بما في ذلك الإنترنت أو الطباعة أو الإذاعة أو التلفزيون" (لجنة دعم الصحفيين، 2017).

إذًا، فخطاب الكراهية هو ذلك التعبير التمييزي الذي يمارسه فرد أو جهة تجاه آخرين، دون أن يستتبع بالضرورة نتيجةً معينةً تترتب عليه. فيما عدا هذين العنصرين الأساسيين، فإن خطاب الكراهية يصبح في معناه مَحَطّ خلاف كبير، بين الذين يعتقدون أن الكراهية التمييزية في حَدِّ ذاتها لا تكفي، وأنه يجب إظهار أكثر من ذلك.

وتتفشى ظاهرةُ الكراهيةِ وخطابُها، "في كثير من بلدان العالم، لا سيما تلك التي تضم أقليات دينية أو عرقية أو قومية، حيث تتعرض هذه الأقليات إلى حرمانٍ وقهرٍ، على صعيد الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية" (الحلوة، 2021). ولهذا الخطاب خلفيات كثيرة، ففي أمريكا هناك خطاب الكراهية ضد السود وضد القادمين من الجنوب وأمريكا اللاتينية، وفي فرنسا يتمدد خطاب الكراهية بشكل كبير جدًّا ضد المسلمين (إسلاموفوبيا)، وأنتج شعبويات كثيرة في كل أوروبا، كما انتقل هذا الخطاب إلى سياسيين في الحكومات وإلى مفكرين وكُتَّاب وإعلاميين، ولا

ننسى خطاب الكراهية الذي تنتجه إسرائيل ضد الفلسطينيين، فهو خطاب شديد الكراهية ولا تستطيع حَصْرَهُ أو وَصْفَهُ.

ولقد أدخلت التكنولوجية الرقمية "نمطًا جديدًا من الممارسات في طرق التواصل، وطبيعة العلاقات الاجتماعية، والاختلاف في التعبير في طبيعة اللغة، ومرونة النص، ونوعية الحوار. وعكست مجموعة الممارسات الاجتماعية المرتبطة بالنصوص الرقمية، صعوبةً كبرى في تحليل الأبعاد الاجتماعية أو الثقافية أو الأيديولوجية للخطاب الرقمي" (منصوري، 2021).

وعند التحقق من مضمون خطاب الكراهية على المنصات الرقمية يجب التنبه إلى الأمور الآتية:

- مضمون الخطاب: أي ما تَتَضَمَّنُهُ الرسائل من معانٍ وعبارات تَتَّسِمُ بالكراهية والتحريض والعنف.
- السياقات التي تُنْتِج رسائلَ الكراهية: أي الأحداث والأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية السائدة محليًّا وعالميًّا؛ لأن هذا السياق يُفَسِّرُ أحيانًا التوقعات العامة التي يتصرف الناس بموجبها في المواقف المختلفة وَفْقَ ما هو مفترض.
- تفاعل الآخرين مع الرسائل: أي كيفية تفاعل الأفراد مع نصوص الكراهية، وطريقة تداولها فيما بينهم، عبر إعادة نشرها أو التعليق عليها.
- سلطة الأقوى: أي استخدام خطاب الكراهية من قِبَل فئات محددة للحفاظ على موقعها وسلطتها وبقائها، أو التسويق لعصبية محددة، وللتحكم بذهنيات الأجيال المتعاقبة، ويُعْرَفُون أيضًا بالجيوش الإلكترونية والقيادات الرقمية، وغيرها من التسميات التي تشير إلى سلطتهم الكبيرة في العالم الرقمي.

ثانيًا: تحديات مقاربة الموضوع علميًّا

إن الطبيعة المُعَقَّدَة لمواجهة خطاب الكراهية، والتحولات الكبرى الجارية في وسائل التواصل الاجتماعي، تجعلان من الضرورة مقاربة الموضوع بحذرٍ بالغٍ، لجهة الإحاطة بجميع التحديات والمعوقات من جهة، وعدم المبالغة في التفاؤل من جهة أخرى. ومن أبرز هذه التحديات التي يجب أخذها بعين الاعتبار بشكل متوازٍ مع محاولة فهم الموضوع وتحليله:

- غياب التشريعات أو عدم وضوحها بشأن التحريض على الكراهية: لا يوجد تعريف مقبول عالميًّا لخطاب الكراهية، لا سيما من الأنظمة القانونية التي عجزت عن وضع تعريفات واضحة حول محتوى خطاب الكراهية وعناصره وأشكاله المتنوعة ودعاوى التحريض عليه، وهو ما يؤدي إلى سوء تطبيق القانون، واستخدام التشريعات المناهضة لخطاب الكراهية في عمليات استغلال سياسية واجتماعية لاضطهاد وقمع الأصوات المنتقدة أو المعارضة. وهذا الواقع يؤثر أيضًا على مؤشرات قياس الكراهية في الرسائل التي تُنْشَر على مواقع التواصل الاجتماعي، فكيف يمكن تصنيفها بشكل دقيق، وتوضيحها، والفصل بينها وبين حرية الرأي والتعبير؟
- التفاوت في تداعيات رسائل الكراهية المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعية يرتبط بحجم الاهتمام الذي تتلقاه كل رسالة، فمنها من لا يتلقى أي اهتمام، ومنها من يتلقى بعض الاهتمام، وثمة أخرى تستشري استشراء الفيروس. ومن جهة أخرى يمكن لرسائل الكراهية أن تبقى على الإنترنت

لمدة طويلة في أشكال مختلفة عبر العديد من المنصات التي يمكن أن يتكرر الترابط بينها، وكلما طال بقاء هذه الرسائل على الإنترنت، زادت خطورة الضرر الذي يمكن أن يمسّ الضحايا، وزادت قوة وسلطة مطلقيها.

- تُوَاجِهُ الحكوماتُ والمحاكمُ صعوباتٍ وتعقيداتٍ كثيرةً ترتبط بصعوبة تطبيق أحكام على منصات تواصل اجتماعي توجد مقراتها في بلدان أخرى. إضافة إلى تحديات تقنية ترتبط بمجهولية هوية مُطْلِقِي رسائل الكراهية والأسماء المستعارة التي تكفلها حريات التعبير. كما لا بد من الإشارة إلى أن معاهدات التعاون القانوني الدولي بين العديد من البلدان تَتَّسِمُ بالبطء الشديد.
- الطبيعة المتنقلة والمتحركة لخطاب الكراهية؛ فحتى عندما يتم إزالة المحتوى من مكان معين، فإنه يَجِدُ له مكانًا آخر، في نفس المنصة تحت اسم آخر أو في فضاء آخر؛ أي إن طبيعته مُتَفَلِّتَة إلى حدٍّ كبير ولا يمكن حَصْرُه أو تطويقُه بسهولة.
- لا يعرف أغلب ضحايا رسائل الكراهية إلى من يلجئون لطلب المساعدة أو لتقديم الشكوى. كما أنهم لا يُبَلِّغُون سوى نادرًا عن مثل هذه الأفعال؛ لأنهم غالبًا لا يثقون في نظام العدالة، أو يَتَخَوَّفُون من التدابير الانتقامية بحقهم، دون أن ننسى إمكانية تَعَرُّضِهم للعقوبات المجتمعية التي تتجلى في الوصم والتنمر والنبذ وغيرها.
- الأيديولوجيا التي تقف وراء خطاب الكراهية وتُبَرِّرُه، وهو ما يرفع من منسوب خطورته واستحالته إلى نزعة عدوانية رعاعية، تتجلى عن مخزون كبير من السادية والتدمير؛ فالكراهية التي تُشَرْعِنُهَا الأيديولوجيا المستندة إلى المقدس أو إلى القيم السامية، بُغْيَة تزييف وعي الجمهور، هي الأشد خطورة.
- غياب تقارير عالمية تتضمن بيانات ذات بُعْدَيْنِ (كمّي ونوعي) لمقاربة هذه الظاهرة، تُمَكِّن الجهات المعنية من الارتكاز عليها أو الاستفادة منها في عملية المكافحة أو الوقاية، وتُشَكِّلُ دليلًا عَمَلِيًّا ناجحًا في عملية المواجهة.
- مشكلة الاكتشاف التلقائي لخطاب الكراهية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فقد تفشل نماذج اكتشاف الذكاء الاصطناعي في الكشف عن العديد من المصطلحات والتعابير التي تختلف غالبًا عن البيانات المستخدمة لتدريب النموذج (فإذا تم تدريب نموذج الذكاء الاصطناعي فقط على اكتشاف المصطلحات المكتوبة باللغة العربية الفصحى فقط، سيفشل في اكتشاف المصطلحات المكتوبة باللهجات العربية المتنوعة).

ثالثًا: علاقة خطاب الكراهية بالعصبية والذباب الإلكتروني

- خطاب الكراهية والعصبية:

وفَّرَ الفضاءُ الرقمي لمستخدميه حيّزًا افتراضيًّا واسعًا يسمح بحرية إبداء الرأي في مختلف الموضوعات، وعَرْض الأفكار والأيديولوجيات، من خلال فُرَصٍ متساويةٍ في المشاركة والحوار، وإنتاج المحتوى الذي يَضُمُّ كراهيةً وغضبًا ناتجين عن العصبية المتأَصِّلَة في بنية الأفراد المعرفية والاجتماعية في مختلف المجتمعات العربية، وهي بالتالي تُشَكِّلُ مُحَرِّك السلوكيات المنتجة في الحياة الواقعية والرقمية على حدٍّ سواء؛ فالعصبية

هي التي تُصَنّع الكراهيةَ في مصانعها الذهنية، ويأتي الكره نتيجةً عمليةً لذهنية مُرَكَّبَة في البنية الاجتماعية، وليست فعلًا أصيلًا ناتجًا عن فراغ.

وتظهر تجليات العصبية بشكل واضح في المحتوى الرقمي العربي، ويؤكد ذلك د. نديم منصوري، خبير علم الاجتماع الرقمي، الذي يقول في إحدى المقابلات: "فما نلحظه من نصوص ومشهديات مرئية عبر الوسائط الرقمية المتعددة، يُظْهِرُ جليًّا أن "الذهن العصبوي" حاضر بكثافة في المحتوى الرقمي، حيث إن مفهوم العصبية يربط الأفراد عفويًّا وإراديًّا - معًا - بوحدات اجتماعية كبرى ومغلقة كالقبيلة والعشيرة سابقًا، والعائلة السياسية والحزب السياسي العصبي والطائفة الدينية العصبية حاليًّا. وعلى الرغم من أن هذا المفهوم تراثي، نتفاجأ بأن الجيل الرقمي يسير ضمن سيرورته ووفق تعليماته، وهو ما يجعله مفهومًا حداثيًا، أو مفهومًا قديمًا جديدًا، أو مفهومًا لكل العصور" (القزاز، 2021).

ولا بد من تأكيد أن خطاب الكراهية في المجتمع الرقمي يختلف بحسب الجهة التي تُطْلِقُهُ، فهي قد تكون دولةً لديها جيش إلكتروني، يُسَوّق أفكارها ومشاريعها بأشكال مختلفة من الخطابات، وقد تكون أحزابًا أو تيارات سياسية أو دينية أو طائفية، وقد تكون جماعات منظمة أو مجرد أفراد. تشترك جميع هذه الجهات في نشر خطاب كراهية يَخْفِق بنبض العصبية، وتتعدى بذلك حدود حرية التعبير؛ لأنها تكون إستراتيجيات محكمة لتوجيه كل جماعة نحو عصبيتها. وبالتالي ينتج عن هذا التفاعل أشكال عديدة من الخطابات، التي يمكن توصيفها بخطابات الكراهية/ العنصرية/ القومية/ الدينية/ الطائفية/ السياسية.

- الذباب الإلكتروني وخطاب الكراهية

انتشر في السنوات الأخيرة مصطلح "الذباب الإلكتروني" الذي يُعَبِّرُ عن استخدام الحسابات المزيفة بكثافة في الفضاء الإلكتروني، سواء أكان ذلك للدفاع عن وجهة نظر معينة، أم للهجوم على وجهة نظر أخرى مغايرة.

ويُسْتَخْدَمُ الذبابُ الإلكتروني في مختلف منصات التواصل الاجتماعي (مثل: فيس بوك وتويتر)، للدفاع أو الهجوم في قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية وفنية ودينية وغيرها، من خلال التأكيد على أن مناصري فكرة معينة أو رأي محدد هم الأغلبية.

وتحتاج هذه التقنية إلى كثير من الحسابات المزيفة؛ كي تنجح، ويتم استخدام كافة الأسلحة لتحقيق هذا الهدف، بما فيها تزييف الحقائق والسب والشتم والتخوين وتكفير الآخرين، وهذا يندرج ضمن خطاب الكراهية. وعندما يستهدف الذباب الإلكتروني شخصًا أو شركةً أو حكومةً أو دولةً أو لغةً أو دينًا أو مجتمعًا أو أفرادًا أو تقاليد معينة أو فكرًا أو عرقًا أو جنسًا يستخدم خطاب الكراهية أساسًا للمنشورات والتغريدات التي تُنْشَر في هذا السياق. وغالبًا ما تنجح هذه الحملات؛ لأنها تلعب على أوتار حساسة للناس، مثل: الدين والعرق والانتماء واللغة والدفاع عن الحق وبقية المحفزات التي تدفع المستخدمين لكتابة المنشورات والتغريدات التي تخدم السياق ذاته.

رابعًا: مسؤولية الأمم المتحدة

قَرَّرَت الأمم المتحدة تخليد يومٍ عالمي لمناهضة خطاب الكراهية بدءًا من يونيو/حزيران 2022م، حيث سيتم دعوة الدول الأعضاء إلى دعم الأنظمة الشَّفَّافَة

التي يسهل الوصول إليها لتحديد ورصد وجمع البيانات وتحليل الاتجاهات في خطاب الكراهية، دعمًا للاستجابات الفعالة ضد خطاب الكراهية. كما دعت الدول الأعضاء إلى مواصلة العمل من أجل إشاعة ثقافة السلم من أجل المساهمة في إحلال السلام وتحقيق التنمية المستدامة.

واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في تموز عام 2021م، بإجماع الدول الأعضاء البالغ عددها 193، قرارًا تقدمت به المغرب حول مناهضة خطاب الكراهية، ويدين أي دعوة إلى الكراهية تُشَكِّلُ تحريضًا على التمييز أو العداء أو العنف، من خلال الصحافة المكتوبة أو الوسائط السمعية البصرية أو الإلكترونية أو وسائل التواصل الاجتماعي أو غير ذلك. كما يحث القرار جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية والأطراف المعنية الأخرى على تعميق معرفتها بخطة العمل لمكافحة خطاب الكراهية والمبادرات الأخرى الرامية إلى تعزيز التسامح والتفاهم. كما يطالب بالقيام بتبادلات مع جميع الأطراف المعنية من أجل تعزيز فضائل الحوار بين الأديان والثقافات واحترام وقبول الاختلافات والتسامح واحترام التنوع والتعايش السلمي واحترام حقوق الإنسان.

وفي السياق نفسه، طَالَبَ القرارُ الأممي الدولَ باتخاذ تدابير فعالة طبقًا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل مواجهة هذه الأعمال والمعاقبة عليها. وشَدَّدَ على أن حرية الدين أو المعتقد وحرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات- متداخلة ومترابطة بشكل وثيق ويُعَزِّز بعضها بعضًا، مع التأكيد على الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الحقوق في مكافحة جميع أشكال التعصب والتمييز على أساس الدين أو المعتقد. ويحث الدول، التي تَتَحَمَّل في المقام الأول مسؤولية مكافحة التمييز وخطاب الكراهية وجميع الأطراف المعنية ومن ضمنهم الزعماء السياسيون والدينيون، على تعزيز الإدماج والوحدة في إطار الإجراءات المتخذة لمكافحة جائحة كورونا وإدانة ومحاربة العنصرية وكراهية الأجانب والخطاب المُحَرِّض على الكراهية والعنف والتمييز، بما في ذلك الوصم والتمييز على أساس السِّنّ.

وتقود الأمم المتحدة جهودًا لمكافحة التمييز وخطاب الكراهية، وتولي ضمن إستراتيجيتها الجديدة، اهتمامًا بالإعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي. وهنا يأتي دور المؤسسات الإعلامية في تطوير مدونات السلوك المهني والمبادئ التي تَحثّ الصحفيين على تجنب التمييز والحض على الكراهية أثناء ممارسة عملهم. لكن ما تخشاه هذه المؤسسات أن تستغل بعضُ الحكومات مكافحة التمييز وخطاب الكراهية ذريعةً للحد من حرية التعبير والتدفق الحر للمعلومات عبر سَنّ قوانين غايتها المعلنة تنظيم العمل الإعلامي.

وفي السياق نفسه، وضعت الأمم المتحدة في عام 2019م إستراتيجية تحدد خطة عملها بشأن خطاب الكراهية، وترتكز على المبادئ الآتية (United Nations, 2019):

1- تعزيز حقوق التعبير عن الرأي والتواصل كإستراتيجية مناسبة للتصدي لخطاب الكراهية.
2- المسؤولية التشاركية بين الحكومات والمجتمعات والقطاع الخاص والأفراد في مواجهة خطاب الكراهية.
3- تنشئة جيل جديد من مواطني التكنولوجيا الرقمية

بهدف تمكينه من التعرف على خطاب الكراهية ونَبْذِه والتصدي له.

4- تعزيز البحوث الخاصة بالأسباب الكامنة وراء خطاب الكراهية ودوافعه والظروف المؤدية إلى ظهوره، وتنسيق عمليات الجمع والبحث.

ولتحقيق هذه المبادئ، التزمت الأمم المتحدة بضرورة تعزيز الشراكات بين الجهات المعنية بمكافحة خطاب الكراهية، بمن فيهم العاملون في قطاع التكنولوجيا، والحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية، وشركات القطاع الخاص ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. كما أكدت دعمها للدول الأعضاء في مجال بناء القدرات ووضع السياسات المناسبة للحد من خطاب الكراهية. ووعدت في هذا السياق أنها ستنظم مؤتمرات دولية تثقيفية تندرج تحت إطار الوقاية والمكافحة.

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي تقوم به الأمم المتحدة في إطار التصدي لخطاب الكراهية، فإنه ينبغي أن تولي اهتمامًا أعمق لمكافحة هذه الظاهرة، عبر تشكيل فرق قانونية عالمية تعمل على وضع تشريعات مناسبة تُلْزِمُ من خلالها شركات التواصل الاجتماعي والبلدان التي توجد فيها على مراقبة المحتوى وفق دليل علمي واضح يُطَبَّق على جميع المنصات، ويُلْزِم جميع البلدان باتخاذ إجراءات قانونية بحق المنصات الرقمية غير المتجاوبة.

خامسًا: آليات الوقاية والمواجهة

يُمْكِنُ مواجهةُ خطابِ الكراهيةِ على مواقع التواصل الاجتماعي من خلال أربع آليات أساسية تتم من خلال: (القانون - التربية والتعليم - التطور التكنولوجي - التوعية)، وتتشارك في مسؤوليتها جميع الأطراف المعنية بالظاهرة، بدءًا من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ومرورًا بالدول ومؤسساتها ووصولاً إلى الجماعات والأفراد داخل المجتمع المحلي. ويمكن تصنيف هذه الآليات ضمن شكلين من الإستراتيجيات: القريبة المدى والبعيدة المدى، حيث تشمل الأولى آليات المواجهة لخطاب الكراهية عند حدوثه، وتشمل الثانية الآليات للوقاية منه ومَنْع تَنَامِيهِ وانتشاره في المستقبل. وتتجلى مسؤولية الدولة في:

1- تعزيز الأُطُر القانونية الرادعة لخطاب الكراهية وتبادل المعلومات بين الخبراء على المستوى العالمي حول المبادرات والقوانين الوطنية والملاحقة الجنائية في مجال خطاب الكراهية عبر الإنترنت، وكيفية تطوير التدابير المضادة وأفضل الممارسات لمكافحة هذه الظاهرة بشكل فعالٍ. ويمكن الاستفادة من تجارب بعض البلدان في هذا المجال، فعلى سبيل المثال:

- وضعت ألمانيا قانونًا من شأنه تغريم شركات التواصل الاجتماعي ما يصل إلى 50 مليون يورو في حال تقاعست عن حذف خطابات الكراهية بسرعة.
- وضعت فرنسا قانونًا يُلْزِم منصات التواصل الاجتماعي ومحركات البحث بإزالة أي محتوى يُحَرِّض على الكراهية، والعنف، والعنصرية، والتعصب الديني في غضون 24 ساعة، أو تكون هذه المنصات تحت طائلة التعرض لغرامة تصل إلى 1,25 مليون يورو.
- وضعت كندا قانونًا يفسر خطاب الكراهية بأنه محتوًى يُعَبِّر عن كراهية أو تشويه سمعة شخص أو مجموعة عبر الإنترنت، ويتيح

للمُشْتَكِين تقديم شكاوى ضد الأفراد الذين ينشرون مثل هذه الخطابات على الشبكة العنكبوتية. ويلزم الشخص الذي يرفض التوقف عن التعبير عن خطاب الكراهية، بدفع غرامة قدرها 50 ألف دولار للضحايا.

2- إنشاء تطبيقات ومنصات ومنتديات ترصد خطاب الكراهية على الإنترنت، وتُقَدِّم نصائح حول كيفية مواجهته والآليات الواجب اعتمادها من قبل الضحايا، إضافة إلى خلق مساحات للنقاش وتبادل الرأي حول انعكاساتها وتداعيتها. ويمكن دعم جهود منظمات المجتمع المدني والناشطين المتطوعين في هذا المجال، وتوفير دليل مُوَحَّد لهم يتضمن كل الإستراتيجيات الملائمة والمعارف المناسبة.

- على سبيل المثال، أطلقت "منظمة مدنية سويسرية تسمى "التحالف النسائي" أوّل تطبيق سويسري لتَتَبُّع خطاب الكراهية على الإنترنت ومكافحته بمساعدة مجموعات من المتطوّعين. حيث يتم تحديد التعليقات التي تَحُضّ على الكراهية، وتشجيع المتطوّعين على المشاركة في نقاشات للمساعدة في مواجهتها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019)، وتقدّم المنصة نصائح لمساعدة المستخدمين على تحديد الكلام الذي يَحُضّ على الكراهية، بالإضافة إلى الأساليب الواجب اعتمادها في الخطاب المضاد لتلك الإستراتيجيات.

3- إنشاء مجلس رقمي عربي بين جميع الدول العربية يكون بمثابة منتدى للحوارات الإستراتيجية للسياسة الرقمية والتكنولوجية، يسعى إلى تعزيز المشاريع الناجحة في سياسات الوقاية والمواجهة، ونشر نتائج الأبحاث الرائدة، وتبادل الخبرات والتعاون بشكل كامل ومنسق.

- على سبيل المثال، "أطلقت المفوضيةُ شبكةَ التوعية بالتطرف(RAN) ، التي تضم الآن أكثر من 3200 عضو من الأوساط الأكاديمية والحكومية والمجتمع المدني. وتتمثل مهمة الشبكة في تعزيز المشاريع التجريبية وأفضل الممارسات عبر الحدود ونشر نتائج الأبحاث الجديدة. وفي عام 2019م، تم إنشاء مجلس توجيه إضافي لتقديم المشورة للدول الأعضاء بشأن سياسات الوقاية الخاصة بهم" (المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2019).

4- إنشاء جيش إلكتروني خاص بالدولة يواجه الكراهية بخطاب تسامح يعتمد على الأساليب نفسها التي تُسْتَخْدَم من قبل جماعات خطاب الكراهية؛ أي عبر الذباب الإلكتروني، وزيادة عمليات التفاعل والنشر بشكل واسع في العالم الرقمي، على أن تركز رسائل التسامح على مضار خطاب الكراهية وكلفته الباهظة، وتعزيز القيم الإنسانية كضرورة للأمن الإنساني والوجودي؛ لأنه مع الكراهية يخسر الجميع. ويمكن دعم منظمات المجتمع المدني في هذه الإجراءات المضادة سواء أكانت من قِبَل الحكومة مباشرة أم السلطات المحلية أم الأمم المتحدة أم المنظمات الدولية المعنية.

5- تعزيز التعليم الرقمي وتعديل المناهج التعليمية لطلاب المدارس؛ كي تتضمن مواد تعليمية جديدة تتناسب مع العالم الرقمي الذي نعيش فيه والظواهر المرتبطة به، كإضافة مادة "التوعية

الرقمية"، ومادة "التربية على المواطنة الرقمية"، ومادة "الديانات والثقافات المختلفة"، ومادة "التربية على التسامح والقيم الإنسانية"... إلخ. وتستطيع هذه المادة أن تبني وعيًا للأطفال والمراهقين حول مخاطر العالم الرقمي وتهديداته من جهة، وتعزيز صورة إيجابية حول الآخر المُخْتَلِف من جهة أخرى بما يتناسب مع ثقافة التعدد والعيش المشترك والمواطنة العالمية الجديدة.

6- تعزيز أخلاقيات وسائل الإعلام والعاملين فيها من خلال تحميلهم مسؤولية دورهم الكبير في تعزيز الأمن الإنساني وضمان سلمية المجتمعات، وتجهيزهم بالمهارات والمعارف الضرورية للتعامل مع خطاب الكراهية والتصدي له، وإنتاج خطاب مواجهةٍ دون المساس بحقوقهم وحريات التعبير التي يتمتعون بها. ومن الضروري في هذا السياق قيام المؤسسات الإعلامية بحملات توعية تثقيفية للرأي العام حول تهديدات رسائل الكراهية وخطورتها، وإعلام الناس بكيفية مواجهتها قانونيًّا واجتماعيًّا ودينيًّا.

7- العمل على تعزيز مبادرات دولية وداخلية لحوار الثقافات والأديان والإثنيات وغيرها، وتعزيز جهود المراجع الدينية في هذا المجال، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، من خلال التركيز على نشر القيم الإنسانية المشتركة واحترام الآخر وتَقَبُّل اختلافِهِ. وعلى سبيل المثال فقد أُبْرِمَت "وثيقة لقاء الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك" في عام 2019م بين قداسة الحبر الأعظم البابا فرنسيس وفضيلة شيخ الأزهر د. أحمد الطيب، التي شددت على ضرورة بناء هويات منفتحة ضد الانغلاق على الذات و"النزوعات التعصبية"، ونبذ العنف واحترام كرامة الإنسان.

8- تعزيز دور القيادات الدينية في التنشئة الأخلاقية والدينية والإنسانية للأفراد، عبر رفض جميع أشكال الكراهية التي تُشَكِّلُ تهديدًا للبشرية وتخرج عن تقاليد الأديان، والتوعية حول خطورة السلوكيات العنيفة التي تُمَارَس من قبل أفراد وجماعات باسم الأديان، وهي نتاج لتراكمات الفهم الخاطئ للنصوص الدينية.

9- إنشاء وحدات بحثية تابعة للدولة لمتابعة ودراسة الظواهر المسببة لخطاب الكراهية ونتائجه ومؤشراته، وتَتَبُّع مساراته التي تتغير باستمرار مع التطور المتسارع للتكنولوجيا الرقمية، على أن تقوم هذه الوحدات بتقديم حلول علاجية ووقائية، يشترك في بلورتها المتخصصون في مجالات التكنولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس والتربية والقانون والإعلام والدين والمجتمع المدني.

10- تعزيز جهود منظمات المجتمع المدني الرامية إلى مكافحة خطاب الكراهية بالآليات المناسبة، سواء أكان ذلك عن طريق حملات التوعية، أم الكشف عن هوية المرتكبين، أم إنتاج خطاب مضاد لها، أم إنشاء منصات لمساعدة الضحايا، ووضع إجراءات مبتكرة تهدف إلى مكافحة الكراهية في وسائط الإعلام، بما فيها الإنترنت. وتشمل تلك الإجراءات تحديد اتجاهات الكراهية، وتَتَبُّع ورصد المواقع الشبكية ذات الخطاب المُحَرِّض على الكراهية، وإخطار المجتمعات المحتمل تأثرها أو استهدافها بشأن أنشطة بث الكراهية، والعمل عن كثب مع مقدمي خدمات الإنترنت والوكالات الحكومية من

أجل الإبلاغ عن المحتوى المُحَرِّض على الكراهية، وتوفير مواد تثقيفية وبرامج تدريبية على الإنترنت.

الخاتمة

وأخيرًا لابد من القول: إن فاتورة الكراهية باهظة جدًّا والفشل في إدارة علاقات ومصالح بنّاءة كان الرابح الكبير حتى اليوم. وأنه لا بد من معالجة عميقة للبنية والسياقات التي تُنْتِج الكراهية في أي نطاق كان، وعدم تحويلها إلى قيمة حاكمة للممارسات. وهذا يتطلب إستراتيجيات تشاركية عالمية ودولية ومحلية، تسعى إلى تطويق الظاهرة قانونيًّا وتكنولوجيًّا قدر الإمكان، وصولًا إلى إقرار "شرعة المواطنية العالمية لمناهضة خطاب الكراهية". وتعمل في الوقت نفسه بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية، على بناء حالة وعي عابرة للجماعات والشعوب والثقافات، تقوم على خيار تَقَبُّل الآخر، وليس على صناعة العدو بعيدًا عن منطق العقل.

وينبغي لنا بناء وَعْي عام يؤمن بأن الاجتماع الإنساني البَنَّاء والإيجابي في النطاق المحلي كما في النطاق الإنساني، يتطلب استبعاد الكراهية كقيمة وكخيار، ويتوافق داخليًّا وإنسانيًّا مع ذلك، ويؤمن أيضًا بأن سلامة الحياة في كل نطاق تتطلب مقاومة الكراهية بصفتها عدوانًا مُنْتِجًا للخراب في الخارج والداخل، ولها ضحايا كثيرون ولا يربح فيه أحد. فنحن في حاجة إلى وَعْي يوفر العبور إلى مجتمعات آمنة متآخية ومتسامحة، تنتصر للإنسان ولمنظومة القيم التي تُحَقِّق الأمن الاجتماعي بمختلف تجلياته.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019)، نساء غير مرئيات. متوافر على الرابط الآتي: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/Invisible%20Women_Arabic_ICAN-UNDPFull_Report.pdf.
2. الحلوة، مصطفى (2021). أوراق تموز: لقاءات تفكير ونقاش، منشورات مركز تموز.
3. القزاز، محمد (17 ديسمبر 2021). حوارات مواجهة خطاب الكراهية.. نار خطابات التحريض والعنف تحرق قيم التسامح والإنسانية، جريدة الأهرام. متوافر على الرابط الآتي: https://gate.ahram.org.eg/daily/NewsPrint/836209.aspx.
4. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات (2019). محاربة الخطاب المتطرف والكراهية على الإنترنت، داخل أوروبا.. التحديات والمعايير. متوافر على الرابط الآتي: https://www.europarabct.com/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%83-%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89/
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019)، نساء غير مرئيات. متوافر على الرابط الآتي: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/Invisible%20Women_Arabic_ICAN-UNDPFull_

.Report.pdf

6. كاظم، نادر (2018). صعود المجال العام/ كبت الكراهية، مجلة علوم الإعلام والاتصال. متوافر على الرابط الآتي: http://diraset.com/node/30
7. لجنة دعم الصحفيين (2017). خطاب الكراهية: دليل عملي. متوافر على الرابط الآتي: https://journalist-support.net/article.php?id=375727
8. منصوري، نديم (2022). العصبية في العالم الرقمي، منتدى المعارف، بيروت.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. Abril, Danielle (August 11, 2020). Hateful posts on Facebook and Instagram soar. Available at: https://fortune.com/2020/08/11/facebook-instagram-hate-speech-violations-q2/.
2. Dean, Brian (Oct. 10, 2021). Social Network Usage & Growth Statistics: How Many People Use social media in 2022? Available at: https://backlinko.com/social-media-users.
3. ERC (2016). Ecri general policy recommendation. Available at: https://rm.coe.int/ecri-general-policy-recommendation-no-15-on-combating-hate-speech-arab/16809e64f0
4. United Nations (2019). Action plan on hate speech. Available at: https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/Action_plan_on_hate_speech_AR.pdf.
5. United Nations (2019). The-wildfire-of-hate-speech. Available at: https://www.un.org/sg/ar/content/sg/articles/2019-06-18/the-wildfire-of-hate-speech.

Received 16 Apr. 2022; Accepted 28 May. 2022; Available Online 5 June. 2022.

Keywords: Security Studies, Hate Speech, Social Media

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، خطاب الكراهية، مواقع التواصل الاجتماعي

Production and hosting by NAUSS

* Corresponding Author: Dolly Sarraf
Email: dr.dollysarraf@gmail.com
doi: 10.26735/HGVY5482